في جلسة «أجندة اقتصادية جديدة.. من إعادة الإعمار والتنمية إلى الازدهار»

مساعد وزير الخارجية الأمريكي: القوة الاقتصادية أصبحت عنصرا أساسيا للأمن الشامل

مسؤول ياباني: ضرورة استعادة حرية المرور عبر مضيق هرمز من دون تكاليف إضافية

أكد مسؤولون دوليون، خلال جلسة ضمن أعمال النسخة الثانية والعشرين من «حوار المنامة 2026»، أن تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط لم يعد مرتبطًا بالقدرات العسكرية والتوازنات الدفاعية وحدها، وإنما بات يتطلب تعزيز التنمية الاقتصادية، وتوسيع التكامل الإقليمي، وتطوير البنية التحتية، وتنويع مصادر الدخل، بما يضمن قدرة دول المنطقة على مواجهة الأزمات والتحديات الجيوسياسية، مشددين على ضرورة الانتقال من مرحلة إعادة إعمار ما دمرته النزاعات إلى بناء اقتصادات منتجة ومؤسسات فاعلة، مؤكدين أهمية الشراكات الدولية والاستثمارات الاستراتيجية في قطاعات الطاقة والتكنولوجيا والنقل والذكاء الاصطناعي.

وأكد مساعد الأمين العام لرئيس مجلس الوزراء، نائب مستشار الأمن القومي الياباني ياسوهيرو كوبي، أن اليابان تعمل على تعزيز قدراتها الدفاعية وتطوير استراتيجيتها للأمن القومي، بالتوازي مع توسيع التعاون الاقتصادي والتكنولوجي والأمني مع شركائها الدوليين، وفي مقدمتهم دول مجلس التعاون الخليجي.



مسؤولة أممية: 81 مليونا يحتاجون إلى المساعدات الإنسانية في المنطقة خلال 2026

وأوضح أن اليابان تولي أهمية كبيرة لضمان حرية الملاحة البحرية في مضيق هرمز وباب المندب، باعتبارها مصلحة مشتركة لدول الشرق الأوسط والمجتمع الدولي، مشددًا على ضرورة استعادة حرية المرور عبر مضيق هرمز دون فرض تكاليف إضافية من شأنها رفع أسعار الطاقة والتأثير في الاقتصاد العالمي.

وأشاد المسؤول الياباني بجهود دول مجلس التعاون الخليجي في العمل على استمرار توفير إمدادات الطاقة للأسواق الآسيوية في ظل التطورات والأزمات الأخيرة، مؤكدًا أن استقرار إمدادات الطاقة يمثل أساسًا مهمًا للأمن الاقتصادي الياباني والخليجي، مشيرا إلى مبادرة «باور آسيا» الهادفة إلى تعزيز مرونة قطاع الطاقة في آسيا، والتي تقوم على تعميق التعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي.

ولفت إلى وجود ثلاثة مجالات رئيسية لتعزيز الشراكة بين اليابان ودول الشرق الأوسط، تشمل تطوير مشروعات البنية التحتية وتعزيز الترابط الإقليمي، ودعم التنويع الصناعي والاقتصادي باستخدام التقنيات المتقدمة والذكاء الاصطناعي، إلى جانب استكشاف فرص التعاون في المجالات الأمنية والدفاعية والمعدات العسكرية، مؤكدا أن اليابان تعتزم مواصلة العمل مع دول المنطقة باعتبارها شريكًا موثوقًا في تحقيق السلام والاستقرار والازدهار.

من جانبها، أكدت الدكتورة رانيا المشاط، الأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، أن الأمن في الشرق الأوسط لا يمكن قياسه فقط بمستويات الردع العسكري أو حماية الحدود، وإنما بقدرة المجتمعات والاقتصادات على التعافي والاستثمار والتجارة وتوفير الوظائف وبناء مستقبل مستقر للمواطنين، لافتة إلى أن أكثر من 40% من الوفيات المرتبطة بالنزاعات المسلحة على مستوى العالم خلال 2025 كانت في المنطقة العربية، فيما يعيش فيها واحد من كل ثلاثة أشخاص يحتاجون إلى مساعدات إنسانية عالميًا خلال عام 2026.

كما أشارت إلى ارتفاع عدد المحتاجين للمساعدات الإنسانية في المنطقة العربية من 76 مليون شخص في عام 2025 إلى 81 مليونًا في عام 2026، فضلًا عن أن نحو ثلث النازحين قسرًا في العالم ينحدرون من دول عربية، مشددة على أن وقف القتال لا يعني بالضرورة تحقيق السلام، محذرة من استمرار الأوضاع الهشة التي لا تشهد حربًا شاملة ولا سلامًا مستدامًا.

ودعت إلى تعزيز التكامل الاقتصادي والربط بين الموانئ والسكك الحديدية وشبكات الطاقة والبنية التحتية الرقمية، مؤكدة أن اضطرابات الملاحة في مضيق هرمز وباب المندب أظهرت مدى تأثر التجارة العالمية وسلاسل الإمداد بالنزاعات الإقليمية، مؤكدة أهمية إعادة ربط اقتصادات الدول المتأثرة بالنزاعات، ومنها سوريا والعراق ولبنان، بالأسواق الإقليمية، بما يسهم في دعم إعادة الإعمار وتحفيز الاستثمارات وخلق فرص العمل.

بدوره، أكد ويوسف الدنينياوي، رئيس الهيئة الاستشارية لرئيس الوزراء العراقي، أن بلاده تسعى إلى الانتقال من اقتصاد الأزمات إلى اقتصاد الاستقرار والتنمية المستدامة، من خلال رؤية حكومية تقوم على بناء دولة مستقرة واقتصاد منتج وشراكات متوازنة، موضحا أن الحكومة العراقية وضعت برنامجًا يتضمن تعزيز سيادة القانون، والإصلاح الاقتصادي والمالي، وتنويع مصادر الدخل، وتطوير التعليم والصحة، وتمكين الشباب والمرأة.

وأشار إلى أن الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية يجعل المالية العامة العراقية عرضة لتقلبات الأسعار العالمية والتوترات الجيوسياسية، الأمر الذي يتطلب تطوير قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات والتكنولوجيا والنقل، مؤكدا أن القطاع الخاص يمثل محورًا أساسيًا في التحول الاقتصادي، مشددًا على ضرورة انتقال الدولة من دور المستثمر والمشغل الرئيسي إلى دور المنظم والمحفز للنشاط الاقتصادي.

واستعرض الأهمية الاستراتيجية لمشروع «طريق التنمية»، الذي يستهدف ربط الموانئ العراقية بشبكات النقل الممتدة إلى تركيا وأوروبا، إلى جانب تطوير المناطق الصناعية والمراكز اللوجستية والخدمات التجارية، مشيرا إلى توجه العراق لتطوير شبكات الكهرباء والغاز والربط مع دول الجوار، وتوسيع منافذ تصدير النفط، فضلًا عن تعزيز التحول الرقمي والأمن السيبراني وتطبيقات الذكاء الاصطناعي.

من جانبه، أكد دونالد بلوم، مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى، أن القوة الاقتصادية والمرونة والابتكار أصبحت عناصر أساسية للأمن الشامل، مشددًا على أهمية مواجهة التهديدات التي تستهدف البنية التحتية الاقتصادية والاستقرار الإقليمي، مشيرا إلى أن الهجمات التي نفذتها إيران والجماعات المسلحة التابعة لها ألحقت أضرارا بالمنطقة خلال الأشهر الماضية، فضلاً عن تداعيات أنشطتها على مدى 47 عاماً، مؤكداً أهمية العمل المشترك لعزل إيران اقتصادياً ودبلوماسياً، ودفعها إلى تغيير سلوكها المزعزع للاستقرار، إلى جانب مواصلة الجهود لمكافحة تنظيم داعش وتنظيم القاعدة وغيرها من الجماعات المتطرفة التي تهدد البنية التحتية الاقتصادية وبيئة الأعمال وسلامة المواطنين.

وأكد أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أوضح أن إيران لن يُسمح لها بامتلاك سلاح نووي أو تهديد الشركاء أو استخدام مستقبل المنطقة الاقتصادي كورقة ضغط، مشيرا أيضا إلى أن الولايات المتحدة ترى فرصًا جديدة للتعافي الاقتصادي في سوريا ولبنان، مؤكدًا أهمية الاستثمار في قطاعات الكهرباء والمياه والبنية التحتية، وتعزيز دور القطاع الخاص في جهود إعادة البناء.

كما أكد التزام الولايات المتحدة بدعم مشروع الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا، الذي يستهدف ربط الهند ودول الخليج وبلاد الشام وأوروبا عبر شبكات الموانئ والسكك الحديدية والطاقة والبنية التحتية الرقمية، مضيفا أن تنويع مسارات التجارة من شأنه الحد من تأثير التوترات الجيوسياسية في حركة الاقتصاد العالمي.

ولفت إلى تنامي أهمية الشرق الأوسط باعتباره وجهة للاستثمارات الأجنبية المباشرة ومركزًا ناشئًا للتكنولوجيا المتقدمة والذكاء الاصطناعي، مستعرضًا الشراكات الأمريكية مع دول الخليج في مجالات أشباه الموصلات والبنية التحتية الرقمية وسلاسل الإمداد، مؤكدا أن الشرق الأوسط لم يعد يُنظر إليه باعتباره منطقة للوصول إلى مصادر الطاقة فحسب، بل تحول إلى مركز متنام للاستثمارات الأجنبية المباشرة، مع اتساع الفرص في قطاعات وأسواق ومصادر تمويل متعددة، ولا سيما قطاع التكنولوجيا الناشئة، مبينا أن الولايات المتحدة تدعم توجه المنطقة لتصبح مركزاً عالمياً للذكاء الاصطناعي، بما يضمن مساهمة التكنولوجيا الأمريكية في دفع هذا التحول.

من هرمز إلى باب المندب.. تحذيرات من استمرار اضطراب الملاحة البحرية

جلسة «الأمن البحري» تؤكد أن حماية السفن والموانئ تتطلب تحالفات وتنسيقا دوليا

أكد الفريق البحري فهد بن عبدالله الغفيلي نائب رئيس هيئة الأركان العامة السعودية أن الأمن الإقليمي مسؤولية مشتركة لا يمكن تحملها من قبل دولة واحدة بمفردها، مشيرا إلى أن الأمن البحري أحد أهم مرتكزات الأمن الإقليمي ويمثل أولوية كون الممرات البحرية لم تعد مجرد ممرات تجارية ولكن شرايين مهمة جداً لاقتصاد العالم، وتحديداً للطاقة وللربط بين الدول.



جاء ذلك خلال كلمته في الجلسة العامة الخامسة التي كانت بعنوان «الأمن البحري عند نقطة تحول حاسمة»، بمشاركة فيكرام ميسري وكيل وزارة الخارجية الهندية، وزاكي محمد القائم بأعمال الوزير المسؤول عن شؤون المسلمين في سنغافورة، والأميرال البحري يانيك بوسو قائد القوات الفرنسية في المحيط الهندي.

وأشار الفريق فهد بن عبدالله أن المنطقة لديها الكثير من الممرات البحرية المهمة في العالم، وتشهد حركة كثيفة للغاية للشحن والطاقة، وتمثل تلك الممرات عنصرا مهما للغاية يمس مصالح الجميع، ولهذا السبب فإن مضيق هرمز، وباب المندب، والبحر الأحمر والخليج لها تأثير مباشر ومهم للغاية على الطاقة، وعلى التجارة، وعلى الأمن الغذائي وعلى سلاسل الإمداد.

وأوضح أن هجمات الحوثيين ضد السفن التجارية منذ عام 2023 حتى اليوم أظهرت التهديدات الموجهة ضد الملاحة والارتباك الذي حدث بالعبور عبر هرمز وممرات أخرى، ولهذا السبب من المهم جداً تعزيز الاستقرار والأمن الإقليمي.

وعن تحرك المملكة العربية السعودية لحماية حقوق الدول في مواجهة حالة عدم استقرار أكد أن المملكة أطلقت في يوليو 2026 مبادرة دولية لإنشاء التحالف الدولي المتعدد الأطراف للدفاع يضم 14 دولة إلى جانب دول أخرى مختلفة، من أجل مواجهة هذه التهديدات، إيمانا منها بأن حماية السفن، وحماية الموانئ، وحرية الملاحة، ومواجهة التحديات التي تشهدها السفن تتطلب الكثير من التنسيق، والكثير من الاستخبارات وتبادل الخبرات من أجل منع أي أزمة قبل وقوعها.

وقال: يجب أن نكون واضحين للغاية، القوة لا يمكنها أن تحل محل القانون، ولا يمكن للخلافات أن تصبح تهديداً للملاحة الحرة والأمن على المستوى البحري، وإن احترام القانون الدولي لا يقتصر فقط على حماية حقوق الدول بل لغة مشتركة لتسوية النزاعات، ويضع القواعد واللوائح للتعامل المسؤول وينهي أي مواجهات.

وأشار إلى أن المملكة العربية السعودية لديها رؤية محددة فيما يتعلق بالأمن البحري، مستندة إلى مبادئ مهمة للغاية هي احترام سيادة الدول وحقوق الدول بما يضمن حرية وسلامة الملاحة، وعدم استخدام المضائق كسلاح أو كوسيلة للتصعيد والضغط، ورفض أي هجوم ضد الشحنات العسكرية أو المدنية أيا كانت.

وأكد ضرورة الانتقال نحو مفهوم شامل لأمن مستدام على المستوى الإقليمي البحري يرتكز على الوقاية، والاكتشاف المبكر، وتبادل المعلومات والاستخبارات، والتعاون والتنسيق والتعامل مع أي تهديدات قبل أن تتحول إلى أزمات، مؤكدا أن الرسالة التي يجب استخلاصها من هذا المؤتمر هي أن البحار هي جسور للتنمية والازدهار وليست أماكن للمواجهة، وأن القانون الدولي هو المرجعية الوحيدة للجميع في حال حدوث الخلافات.

من جانبه، أوضح فيكرام ميسري وكيل وزارة الخارجية الهندية أن بلاده تؤكد أن البحار طالما ربطت بين الاقتصادات والحضارات، إلا أنها أصبحت اليوم بشكل متزايد ساحات للتنافس الجيوسياسي في ظل أعمال القرصنة، والاتجار، والإرهاب، والصيد غير القانوني، ومؤخرا التهديدات السيبرانية، وإساءة استخدام التقنيات الناشئة، والهجمات على الشحن البحري، والاضطرابات التي تلحق بالبنية التحتية الحيوية، وأن الخط الفاصل بين التهديدات التقليدية وغير التقليدية بات يتلاشى.

وأوضح أن اضطراباً في ممر مائي ضيق تردد صداه عبر القارات، ليؤثر على أسعار الطاقة، والأمن الغذائي، وسلاسل الإمداد، بينما من يتحمل التكاليف ليسوا طرفاً في الصراع على الإطلاق، مشيرا إلى أن التطورات في البحر الأحمر وخليج عدن توضح مدى سرعة تهديد الاستقرار العالمي والتجارة العالمية وعلى الاقتصادات النامية مثل الهند، وخاصة أن الأسعار المرتفعة للنفط الخام، والغاز الطبيعي المسال، وغاز البترول المسال تؤثر على النقل، والكهرباء، والأسمدة، وموازنات الأسر والتاجر الصغير، والعائلة التي تعتمد على طاقة ميسورة الكلفة، فإن انعدام الأمن البحري يمثل مسألة سبل عيش.

وأوضح أن رسالة بلاده واضحة، هي أنه يجب أن تظل حماية الأرواح البريئة، والتجارة المشروعة، والإمدادات المدنية الأساسية أمراً غير قابل للتفاوض، وأن ندرك أن الخلافات بين الدول هي حقيقة واقعة، ولكن يجب ألا تفرض تكاليف على أولئك الذين ليسوا أطرافاً فيها.

فيما اختتم كلمته بضرورة تأكيد أن أمن الممرات البحرية لا ينفصل عن الازدهار العالمي، وأنه يجب السعي وراء ذلك من خلال التعاون لا المواجهة، ويجب ألا تكون الخلافات الجيوسياسية سببا لتدمير البنية القانونية والمؤسسية التي بنتها الأجيال، وخاصة أن رؤية الهند هي «مجال بحري مفتوح، وآمن، ومستقر، وشامل، حيث يتم التمسك بالقانون الدولي وتظل البحار مصدر فرصة وليس انعداماً للأمن».

كما جدد زاكي محمد القائم بأعمال الوزير المسؤول عن شؤون المسلمين في سنغافورة أن الاضطرابات الدولية كشفت عن نقاط ضعف في النظام البحري العالمي، والتأثير على إمدادات الطاقة، والتجارة، والإمدادات الغذائية، فضلاً عن سلاسل الإمداد التي تمتد إلى ما بعد الشرق الأوسط، بما في ذلك هنا في آسيا وحتى الغرب، وارتفاع الشحن، مؤكدا أن الممرات المائية الاستراتيجية مثل مضيق هرمز، ومضيق باب المندب، هي شرايين حيوية للاقتصاد العالمي، والاضطرابات في ممر مائي واحد سيكون لها عواقب بعيدة المدى على الممرات المائية الأخرى والاقتصاد العالمي، لذا يجب علينا التمسك بالقانون الدولي، بما في ذلك حق المرور العابر بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، لضمان بقاء هذه الممرات المائية قنوات للتجارة وليست أدوات للضغط.

واستعرض رؤيته للتعاون، بما في ذلك بين المؤسسات الدفاعية، التي يمكن تعزيز حماية الممرات البحرية وهي ضرورة رؤية التهديدات معاً والاستجابة للتهديدات معا وخاصة أن التهديدات البحرية تتجاوز الحدود، والاستعداد للعمل معاً وضرورة التأمين وخاصة في ظل تطور تحديات الأمن البحري وجاوزها للتهديدات التقليدية للسفن السطحية وتزايد الهجمات بالمسيرات والصواريخ على الشحن، إلى جانب التهديدات السيبرانية ونقاط الضعف التي تؤثر على البنية التحتية الحرجة تحت الماء من تعقيد الوضع.

فيما اختتمت الجلسة بمداخلة الأميرال البحري يانيك بوسو قائد القوات الفرنسية في المحيط الهندي، الذي أكد أن الأمن البحري لا يواجه اضطراباً إقليمياً عادياً، بل تحديا مباشرا لحريّة الملاحة، مؤكدا أن موقف فرنسا كان ثابتاً منذ اليوم الأول، وأنها ليست طرفاً في هذا النزاع، بل إن موقفها دفاعي بحت، وسيبقى كذلك مع دعم خفض التصعيد والحلول التفاوضية.

وقال: تبني موقف دفاعي بحت لا يعني الغياب، وباعتبارنا دولة مطلة على المحيط الهندي، لكن لدينا شراكات مع الدول لحماية الأمن البحري، مستعرضا الشراكات مع القوات البحرية المشتركة ومع أكثر من 40 دولة لحماية الأمن البحري الذي أصبح على المحك، مشيرا إلى أن هناك ثلاثة قناعات توجّه العمل الفرنسي فيما يتعلق بهذا الخطر، أولها ضرورة التمسك بالقانون الدولي وقانون البحار القائم على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار من دون مساومة، وحرية الملاحة عبر المضايق الدولية غير قابلة للتفاوض، ولا يمكن قبول أي صراع عادل، وأنه لا يمكن ضمان الأمن في البحر من قبل دولة واحدة بمفردها، فهو يتطلب التنسيق والثقة والتعاون بين دول المنطقة وجميع أنحاء العالم. وأخيرا فإنه يمكن للقوات العسكرية الردع والحماية والطمأنة، لكن الحلول الدائمة لن تأتي إلا من خلال الدبلوماسية والحوار السياسي المسؤول.